الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

# المجلة اليومية

# لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-11-07

## في رسالة وجهوها إلى رئيس السلطة المستقلة للانتخابات

# مئة مرشحون بالمدية يطالبون بتطبيق أحكام مجلس الدولة بقبول ملفاتهم

حورية .ب

وجه، أول أمس، 11 مترشحا للانتخابات المحلية بولاية المدية عن حزب الأفلان والمستقبل والبناء رسالة تظلم إلى كل من رئيس الجمهورية، وسيط الجمهورية وزير العدل حافظ الأختام، رئيس مجلس الدولة، النائب العام ولى رئيس السلطة المستقلة لمراقبة الانتخابات محمد شرفي، ضد مندوب السلطة المستقلة لمراقبة الانتخابات بالمدية، بسبب رفض هذا الأخير - على حد قولهم - قبول ملفات ترشحهم رغم صدور حكم قضائي عن مجلس الدولة يقضي بحقهم في الترشح.

وحسب ما ورد في التظلم، فإنه "قبل تاريخ 7 أكتوبر المنصرم تقدم 11 مترشحا بإيداع ملفاتهم ورفضت، الأمر الذي جعلهم يقومون بالطعن أمام الجهات القضائية، حيث أصدر مجلس الدولة أحكاما قضائية تقضي بحقهم في الترشح وفق ما تمكينهم من حقهم في الترشح وفق ما قضى به مجلس الدولة وإجراء الحملة الانتخابية مثل بقية المترشحين.

وفي نفس الموضوع كشف أحد المترشحين "ر.م" في اتصال بالشروق "أن مندوبية ولاية المدية رفضت 300 ملف ترشح وبعد طعن أصحابها على مستوى مجلس الدولة أصدر أحكاما قضائية بضرورة قبول ملفات 60 مترشحا، غير أن مندوب السلطة قبل 49 ملفا فقط وأستثنى 11 مترشحا وامتنع عن قبولها".

ويأتي هذا حسب المترشح "ر.م"، "في الوقت الذي شدد رئيس الجمهورية بمناسبة افتتاح السنة القضائية على ضرورة تطبيق الأحكام القضائية، غير أن مندوبيات السلطة الولائية لمراقبة الانتخابات ترفض تطبيق الأحكام القضائية الصادرة عن مجلس الدولة والقاضية بإعادة إدراج أسماء المترشحين المرفوضة ملفاتهم، على غرار ما حصل بالجلفة وعين الدفلى الذين احتجوا ووصل بهم الأمر إلى غلق مقر المندوبية بالإضافة إلى ولاية المدية، تيبازة، المسيلة والبليدة، مشيرا في ذات السياق أن مندوبية البويرة وبسطيف قبلت ملفات الترشح التي رفضتها بعد احتجاج أصحابها.

وأضاف المتحدث "أن مندوب السلطة بالمدية طلب منهم إعادة التوجه من جديد للقضاء في حين أن العملة الانتخابية بدأت في 4 نوفمبر، وهنا يتساءل المترشحون هل يقومون بحملة انتخابية مع الشعب أم يقفون في أروقة المحاكم وهذا ما يعتبرونه تعديا على الدستور الذي يكفل حق الترشح والانتخاب والمساواة بين المترشحين، كما يعتزم اليوم المترشحون المرفوضة ملفاتهم، التوجه بشكوى رسمية إلى النائب العام لدى مجلس قضاء المدية".



### تعليمة "السلطة المستقلة" تخلط أوراق الأحزاب السياسية

# صور مرشّحين مشطوبين من الانتخابات المحلية تغزو الشوارع!

**فوضى عارمة في مكاتب المندوبيات وصراع بين المقصين والبدلاء**

**أسماء بهلولي**

أخلط قرار السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، القاضي بإدماج المقصين الحاصلين على تبرئة مجلس الدولة بدون شروط، أوراق الأحزاب السياسية والقوائم الحرة المعنية بانتخابات 27 نوفمبر الجاري، بعد أن تم تثبيت أسماء المرشحين الجدد كبدلاء رسميين، والذين غزت صورهم الشوارع وصفحات مواقع التواصل الاجتماعي، ضمن ملصقات المتسابقين على منصب "المير".

يبدو أن تراجع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عن الشروط الصارمة لعودة المقصين إلى قوائم الانتخابات المحلية المقبلة، قد أخلطت أوراق الأحزاب السياسية والقوائم الحرة، بعد أن ألفت مصالح شرفي التعليمة التي تجبر هؤلاء على جلب الصيغة التنفيذية للقرارات الصادرة عن مجلس الدولة، واكتفت فقط بورقة تثبت الأحكام الصادرة عن المحاكم، ما وضع الأحزاب المعنية بمحليات 27 نوفمبر الجاري في ورطة حقيقية، لاسيما أن قوائمها قد ضبطت واستبدلت بأسماء مرشحين جدد.

وحسب مصادر "الشروق" من مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة في الولايات فقد شهدت مكاتبها، ليلة أمس، ثورة عارمة في أعقاب التعليمة التي تجيز عودة المقصين إلى القوائم دون شروط، وهو القرار الذي لم يتقبله المستبدلون الذين دخلوا رسميا في أجواء الحملة الانتخابية، وحتى الأحزاب السياسية التي وجدت نفسها في حيرة بين ضغط المقصين الراغبين في العودة من جهة وتمسك المرشحين الجدد بالبقاء من جهة أخرى. ومن بين تبعات القرار المفاجئ الصادر عن سلطة الانتخابات ساعات قبل غلق "أبواب" القوائم الانتخابية وتسوية وضعية الطعون، صدور صور المترشحين الجدد على اللافتات الإشهارية المنصبة في الشوارع بدل صور وأسماء المرشحين المقصين الذين تم تبرئتهم من قبل مجلس الدولة وحصلوا على قرار إعادة الاعتبار، وهو ما أحدث صدمة كبرى لدى المسقطة أسماؤهم، خاصة أنهم كانوا الخيار الثاني لأحزابهم، بعد تنحية سابقيهم، فتم استقدامهم كبدلاء، ونشروا صورهم بصفة رسمية.

وهو ما يعيد طرح إشكالية تطبيق المادة 184 من قانون الانتخابات التي وصفتها أغلب التشكيلات السياسية في البلاد بما فيها الأحزاب التقليدية بـ"غير الواضحة"، خاصة أن كيفية تطبيقها جعلت سلطة شرفي محل انتقاد شديد لاسيما بعد صدور تعليمتين مختلفتين حول كيفية إدماج المقصين في نفس الوقت.

للإشارة، فقد وجهت السلطة الوطنية المستقلة تعليمة لمنسقيها الولائيين، مساء الخميس، تقضي بضرورة التطبيق الفوري للأحكام القضائية الصادرة عن مجلس الدولة والاكتفاء بتقديم المعنيين نسخة عادية من الأحكام أو القرارات أو منطوقها والمتعلقة بإعادة إدماج المترشحين في قوائم الترشيحات، وذلك حسب نص تعليمة شرفي التي خاطب فيها المندوبيات الولائية ودعاها فيها للاكتفاء بإشهاد مجلس الدولة في تنفيذ الأحكام الصادرة عنه دون المطالبة بالصيغة التنفيذية للقرارات، بعدما اشتكى مرشحو المحليات من رفض سلطة الانتخابات تطبيق أحكام المجلس.

م. ف. ع

### أمرتهم بإعادة سيارات الخدمة ومفاتيح المكاتب

# الداخلية تنذر المنتخبين والموظفين المترشحين للمحليات

● منعت وزارة الداخلية أعضاء المجالس المنتخبة المحلية، بمن فيهم الذين لا يتولون أي مسؤوليات تنفيذية في هذه المجالس، من المشاركة في اجتماعات الهيئات المنتخبة البلدية والعمل في مكاتبهم أو استعمال "الوسائل العمومية خلال مختلف نشاطاتهم وتنقلاتهم إلى غاية اختتام الحملة الانتخابية"، ويعني هذا القرار أيضا الموظفين المرشحين لهذه الانتخابات. وجاء في تعليمة صادرة عن مصالح الداخلية، أمس، أنه يتوجب على جميع المنتخبين المحليين الدائمين (أي

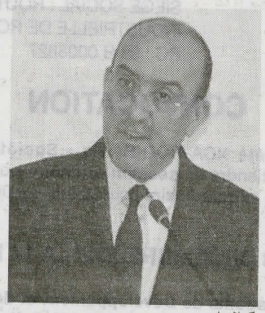

ص. ج. م

كمال بلجود

الذين يتولون مسؤوليات في المجالس) والمنتخبين غير الدائمين "عدم استعمال الوسائل العمومية خلال مختلف نشاطاتهم وتنقلاتهم"، و«عدم المشاركة وعدم الحضور ومتابعة أشغال المجلس الشعبي البلدي"، وينحسب القرار على الموظفين المرشحين العاملين على مستوى مصالح المقاطعات الإدارية وعلى مستوى مصالح البلديات، إلى غاية انتهاء الحملة الانتخابية. وأرفق القرار بإجبارهم على تسليم سيارات الخدمة الموضوعة تحت تصرفهم وتسليم مفاتيح مكاتبهم. ولم توضح الداخلية في مراسلتها مبررات القرار، إلا أنه يعتقد أنه ذو صلة بالضمانات الإضافية لنزاهة العملية الانتخابية، ومنع استعمال وسائل الدولة في الحملة لصالحهم أو لصالح زملائهم أو المنتمين لنفس الأحزاب، وهي ظاهرة انتشرت في مواعدي انتخابية سابقة. واستندت الداخلية في هذا القرار إلى أحكام قانون الانتخابات، خصوصا المادة 73 منه، بفترة المرحلة الانتخابية. وتكمل هذه التعليمة، تلك الصادرة عن مصالح الوزير الأول أيمن عبد الرحمن، موجهة لأعضاء الحكومة والولاة، تتيح للمرشحين للانتخابات المحلية الاستفادة من عطلة تلقائية خلال فترة الحملة الانتخابية.

ف. جمال

## القضاء ينصف مترشحين والمندوبيات ترفض إدماجهم

## سلطة الانتخابات تهدد بالإقصاء

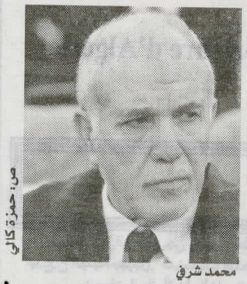

ص. حمزة كالي

محمد شرفي

● تلقى مترشحون صدرت في حقهم قرارات عن مجلس الدولة بقبول طعونهم والإقرار بـ"إعادة إدماجهم" بقوائم الترشيحات في عدة ولايات، إنذارات من المندوبية الولائية للسلطة المستقلة، بإلغاء قوائم ترشيحاتهم، في حال لم يتم إيداع قوائم جديدة تتضمن مترشحين احتياطيين خلفا للذين تم إلغاء "شهادة إثبات ترشحهم". في اليوم الثالث من عمر الحملة الانتخابية، كشف مترشحون عن تشكيلات حزبية وأحرار لـ"الخبر"، أنهم تفاجأوا للاتصال بهم، أول أمس الجمعة، ما يمكن وصفه بالإعذارات، بإعادة جلب وصولات لقوائم المترشحين الذين تمت المصادقة عليهم سلفا، وأن أي تأخر سيتسبب في إلغاء قوائمهم كاملة. وهو ما أثار بينهم صدمة أخرى. وأوضحوا أنهم ما زالوا لم يستوعبوا قرارات المندوبية الولائية بإلغاء قرار مجلس الدولة بإعادة إدماجهم. المعنيون قالوا إن القانون واضح في هذا الشأن، وإنهم ينتظرون قرارات مجلس الدولة الجديدة، للفصل في الساعات القادمة في طعونهم الثانية، وأنهم لن يتوقفوا عن استيفاء كامل درجات الطعن، خاصة بعد أن أنصفهم مجلس الدولة. مرحليا.. وأعاد إليهم الأمل في الترشح، قبل أن يصطدموا بإلغاء تلك القرارات من مندوبيتهم الولائية، بمبرر وجود حجة "مانع متستر" جاء تبعا لتحقيق إضافي، وهو ما لم يستوعبوه إلى غاية الساعة. ب. رحيم

الموعد اليومي
يومية وطنية إخبارية شاملة
EL MAOUID

### لضمان نزاهة العملية الانتخابية

# الداخلية تدعو الولاة إلى منع استعمال الوسائل العمومية في حملة محليات 27 نوفمبر الجاري

وجهت وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مراسلة إلى ولاة الجمهورية، تدعوهم فيها إلى عدم استعمال الوسائل العمومية خلال مختلف نشاطاتهم التي تتزامن مع الحملة الانتخابية التي انطلقت منذ 4 نوفمبر الجاري، وذلك بهدف ضمان نزاهة للعملية الانتخابية الثالثة التي تجرى منذ سقوط النظام السابق.

وجاء في المراسلة، أنه تحسبا لانطلاق الحملة الانتخابية الخاصة بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية ليوم 27 نوفمبر 2021، وذلك طبقا لأحكام الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021، المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم، لا سيما المادة 73 منه، يطلب وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية من الولاة تبليغ جميع المنتخبين الدائمين وغير الدائمين المترشحين وغير المترشحين، أعضاء المجالس الشعبية البلدية الواقعة تحت وصايتهم، الإلتزام أثناء فترة الحلمة الانتخابية، بعدم استعمال الوسائل العمومية خلال مختلف نشاطاتهم وتنقلاتهم، كما دعاهم وزير الداخلية أيضا في نفس المراسلة، بعدم الحضور ومتابعة أشغال المجلس الشعبي البلدي على مستوى مقرات البلديات أو ملحقاتها الإدارية، وهذا إلى غاية اختتام الحملة الانتخابية، كذلك نفس الإلتزام بالنسبة للموظفين المترشحين العاملين على مستوى مصالح المقاطعات الإدارية وعلى مستوى مصالح البلديات، إلى غاية اختتام الحملة الانتخابية، ودعوة جميع المعنيين إلى تسليم السيارات والأختام الرسمية ومفاتيح المكتب.

دريس.م

### لتفادي بقاء التلاميذ من دون دراسة قرابة شهر كامل

# إلزام مدراء التربية تعويض الأساتذة المشاركين في "الانتخابات المحلية" بالمتعاقدين

أمرت تعليمة وزارية مشتركة بين وزارتي التربية الوطنية ووزارة الداخلية والمؤرخة في 02112021 مدراء التربية الوطنية الاستنجاد بالمتعاقدين لاستخلاف الأساتذة المستفيدين من العطلة التلقائية للانتخابات المحلية وذلك من 4112021 إلى غاية 24112021.

وبناء على ما جاء في التعليمة الوزارية المشتركة بخصوص حالات توظيف الأساتذة بصفة المتعاقدين عند شغور المناصب المالية بصفة مؤقتة، أنهت مديريات التربية إلى علم مديري الثانويات والمتوسطات ومديري المدارس الابتدائية ومفتشي الإدارة أنه في حالة تسخير الموظفين المعنيين كاعضاء في السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ومنبوديها وكذا العطلة التلقائية للموظفين المترشحين للانتخابات يتم اقتراح اساتذة متعاقدين لشغل منصابهم من قبل مدير المؤسسة ابتداء من تاريخ 4 نوفمبر إلى غاية 24 نوفمبر 2021. وشددت في المقابل وزارة التربية على أهمية الخضوع إلى الشروط العامة للتوظيف المنصوص عليها في المادة 16 من المؤسوم الرئاسي رقم 308/07 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007 المحدد لكيفيات توظيف الأعوان المتعاقدين وحقوقهم وواجباتهم والعناصر المشكلة لروابتهم والقوعد المتعلقة بتسييرهم وكذا النظام التاديبي المطبق عليهم. وأكدت مصالح وزارة التربية، أنه يجب أن يستوفى الأساتذة المتعاقدين شروط المؤهلات والشهادات المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 315/08 المؤرخ في 11 أكتوبر 2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتميين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، المعدل والمتمم وكذا القرار الوزاري المشترك الذي يحدد قائمة الشهادات والمؤهلات المطلوبة للتوظيف والترقية في بعض الرتب الخاصة بالتربية الوطنية ساري المفعول. وتهدف التعليمة لتفادي بقاء التلاميذ المتمدرسين في مختلف المؤسسات التربوية من دون دراسة بسبب مشاركة الأساتذة في العملية الانتخابية المقررة في 27 نوفمبر الجاري.

**سامي سعد**

# الأفافاس : لهذا السبب شاركنا في المحليات

أكد الأمين الوطني الأول لحزب جبهة القوى الاشتراكية، أوشيش يوسف، في تجمع شعبي ببومرداس، بأن قرار تشكيلته الحزبية المشاركة في الاستحقاق الانتخابي القادم جاء "من أجل بناء وتكريس توافقات وتشجيع التضامن المحلي".

ويريد حزب الافافس من هذه المشاركة في هذه الانتخابات، يوضح أوشيش لدى تنشيطه لتجمع شعبي بدار الشباب سناني سعيد، برسم اليوم الثالث من عمر الحملة الانتخابية لمحليات 27 نوفمبر، "بناء هذه التوافقات وتشجيع التضامن على المستوى المحلي بغرض الوصول إلى بناء مشروع تنموي محلي، أسسه التعددية ومشاركة الجميع في إتخاذ القرار". ولا يمكن بناء هذا المشروع، حسبه دائما، إلا من خلال "إعادة الاعتبار للمنتخب المحلي وللعمل السياسي، ومنح صلاحيات أوسع لمنتخبي الجماعات والمجالس المحلية، وتحرير مبادراتهم من كل القيود الإدارية بتغيير قانون البلدية والولاية، وإسقاط قانون الانتخابات الجديد الذي يحول دون تكريس مكاسب العمل السياسي المنظم والتعددية الحزبية". ودعا أيضا في هذا الإطار إلى ضرورة بناء مؤسسات تسير البلاد على أسس قوية وبانخراط كامل في الشرعية الشعبية و«في ظل من التناغم بين الديمقراطية والوطنية حتى تكون (المؤسسات) سدا منيعا ضد كل محاولات زعزعة امن واستقرار البلاد".

من شأن اعتماد هذه التدابير، يضيف أوشيش، بناء "عهد جديد" على أسس جديدة يسهل المشاركة المساهمة الشعبية في كل مسارات إتخاذ القرار مع الالتزام الكامل بتكريس تعزيز السيادة والوحدة الوطنية والحريات والعدالة.

ويرى من جهة أخرى، بأن "البلاد تعيش حاليا في وسط تعمه التهديدات ومناخ متوتر" لذلك وجب على جميع الجزائريين، مهما كانت اختلافاتهم وتوجهاتهم، العمل على "لم الشمل والخروج بخارطة طريق متوافق عليها تؤسس لبناء عهد جديد"، كما قال.

## تأخر في اعتماد القوائم النهائية وضغط في المطابع
# بداية محتشمة للحملة بالعاصمة

**● مساحات إشهارية خالية على عروشها في العديد من البلديات**

مكتب العاصمة: كهينة عارش

شهدت الحملة الانتخابية بداية محتشمة وهادئة بالعاصمة، حيث عاشت بعض بلدياتها اللّمسات الأخيرة على اللوحات الإشهارية بالطلاء وتعليق بعض القوائم الخاصة بالمترشحين في اليومين الأولين للحملة في حين بقيت المساحات الإشهارية الأخرى بيضاء تنظر اللوحات الدعائية في أغلب أحياء وشوارع بلديات العاصمة.

وأرجعت بعض التشكيلات الحزبية الحضور المحتشم للقوائم الانتخابية على اللوحات الدعائية المخصصة لها في يوميها الأولين إلى تأخر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في اعتماد بعض القوائم الانتخابية سواء على مستوى العاصمة أو الولايات ، ما استدعى تدخّل رئيس السلطة محمد شرفي عبر منشور له وزّع على مستوى المندوبيات، شدد على ضرورة الإتمام والمصادقة على القوائم المعتمدة بعد عرضها على المحاكم الإدارية.

ففي جولة قادت، "الجمهورية " من بلدية عين البنيان التي تبعد عن العاصمة بحوالي 12 كلم مرورا ببلديات باينام، رايس حميدو باب الواد، ساحة الشهداء، البريد المركزي، ساحة أول ماي ، وصولا إلى بلدية المرادية بدت المساحات المخصصة لتعريف الهيئة الناخبة بقوائم المترشحين لاستحقاق تجديد المجالس الشعبية و الولائية المقرر في 27 نوفمبر الجاري فارغة ما عدا قائمة أو قائمتين.

و بالإضافة إلى تأخر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في اعتماد القوائم النهائية للأحزاب عرفت بعض الولايات خاصة العاصمة تساقطا معتبرا للأمطار ما أخّر عمل بعض البلديات والمتعلق أساسا بالطلاء ونصب اللوحات الدعائية وإلصاق القوائم الانتخابية للأحزاب والقوائم الحرة المشاركة في استحقاقات 27 نوفمبر المقبل، لتبقى لافتة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وبعض الومضات الإشهارية ذات الصلة بالحدث وكذا شعار الحملة الانتخابية الشاهد الوحيد على بداية الحملة الانتخابية لانتخابات تجديد المجالس المحلية البلدية و الولائية

ولم تختلف الصورة بباقي بلديات شرق العاصمة، وهي تظهر خاوية على عروشها وخالية من القوائم الانتخابية ما يجعل من الحدث أمام إشكالية ما قد يكون عليه في الأيام المقبلة باعتبار الحملة بدأت لتوها ، وهو ما استوقف العديد من المواطنين الذين تساءلوا عن جدوى هذه اللافتات أمام غياب صور وأسماء المترشحين للانتخابات المحلية التي تعتبر حجر الزاوية في أي مسار انتخابي، فالمواطن لا يمكنه التعرف على القوائم التي سينتخبها و يختارها دون التعرف على أسماء مرشحيها.

### قوائم قيد الطبع في بداية الحملة

وأرجع ممثلو القوائم الحرة و بعض التشكيلات السياسية سبب غياب القوائم إلى الضغط الحاصل على مستوى مندوبيات السلطة المستقلة للانتخابات بسبب عدم اعتمادها والمصادقة على القوائم النهائية للمترشحين ، مؤكدين أن الأمر لا يتعلّق بالعاصمة لوحدها وإنما تجسدت نفس الصورة بأغلب ولايات الوطن، حيث أن أغلب القوائم بقيت قيد الطبع خلال اليومين الأولين من الحملة ولم توزّع في أوانها وهو ما رسم ملامح " الهدوء والاحتشام" على الأيام الأولى لانطلاق الحملة الانتخابية، متوقعين مرور الأسبوع الأول من الحملة الانتخابية لتجديد هياكل المجالس المحلية دون الاعتماد على الملصقات الإشهارية للقوائم الانتخابية الحزبية بالنظر إلى الأسباب المشار إليها سابقا.

وكان رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، قد أكّد أنه أرسل تعليمة لكل رؤساء المندوبيات الولائية قبل انطلاق الحملة الانتخابية مفادها الانتهاء والمصادقة على القوائم الانتخابية النهائية للمترشحين لاستحقاق 27 نوفمبر ، مبرزا في تصريح أن مجلس الدولة صادق لصالح 75 بالمائة من قرارات رفض الترشح التي اتخذتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في الوقت الذي تم فيه إلغاء 25 بالمائة من قرارات الرفض المتبقية من قبل الهيئات القضائية".

وبعد أن أكد أن الهيئة "تعيد النظر بخصوص قرارات الرفض الملغاة بناء على نسخ الأحكام الصادرة، بغرض إعادة الاعتبار للمرشحين المعنيين"، جدد محمد شرفي التزام السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ب«مكافحة التزوير خلال هذه الانتخابات وكذا المال الفاسد".

وفي انتظار ما ستسفر عنه الأسابيع المقبلة من عمر الحملة الانتخابية لمحليات 27 نوفمبر ، عرفت الأيام الأولى من عمر الحملة الانتخابية بداية باهتة بسبب غياب ملصقات القوائم الانتخابية للمترشحين ، ما جعل المواطن في حيرة من أمره، وذلك رغم توزّع وانتشار قادة مختلف التشكيلات السياسية عبر ربوع الوطن من أجل التعريف بقوائمهم وأسماء مرشحيهم المحليين، لتبقى بداية الحملة الانتخابية نقطة سوداء في عمر العملية الانتخابية لمحليات 27 نوفمبر الجاري.

**ك ش**

## التحديات كبيرة و الرهان على حسن الاختيار
# انتخابات محلية بأهداف وطنية

أ بن نعوم

**انطلقت الخميس الحملة الانتخابية للمحليات المسبقة المنتظرة يوم 27 نوفمبر الجاري , و هي الحملة التي ستتيح لقيادات الأحزاب المشاركة في هذا الاستحقاق على وجه الخصوص , اكتشاف زوايا الجزائر العميقة, و ما طرأت عليها من تغيرات , مقارنة مع ما كانت عليه خلال الاستحقاقات الانتخابية السابقة , و الالتقاء مع جزائريين و جزائريات من هذه الجزائر شاسعة الأرجاء , لمحاولة إقناعهم ببرامجهم السياسية و الاقتصادية , بعد تحيينها مع مستجدات الساحة الوطنية و الظروف الاقتصادية الحالية للبلاد , و ما طرأ عليها من تغييرات , فرضت تحديات على جميع الأطراف؛ شعبا و سلطة و أحزابا , و وضعتهم كلهم أمام مسؤولياتهم , كل من موقعه .**

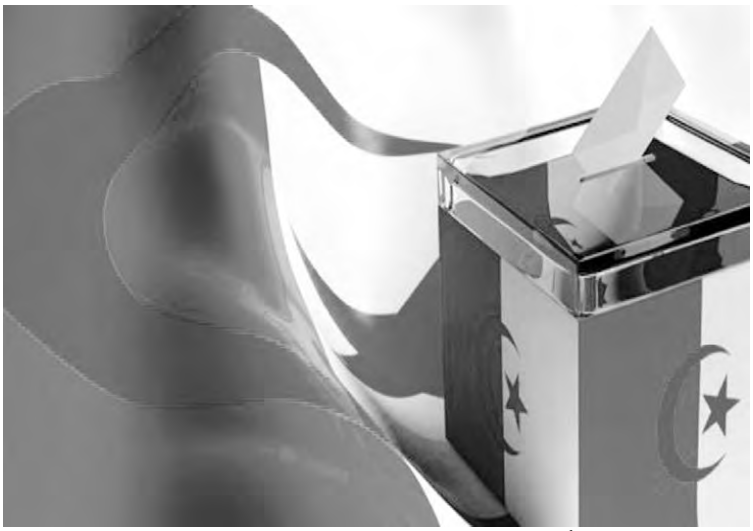

و من مسؤوليات الظرف الراهن الخاص بالموعد الانتخابي ، الحرص على إنجاحه بالشكل الذي يغيظ المتربصين بالبلاد شرا ، و ذلك بالتجند و الدعوة إلى المشاركة الكثيفة في التصويت ، و الامتناع عن العزوف عن أداء هذا الواجب ،لأن القيام بالواجب الوطني يصبح فرض عين، لصد كيد أعداء الداخل و الخارج . و لحث الناخبين على المشاركة في التصويت لا بد من "اعتماد أساليب الحوار و الإقناع" ، كما دعا إلى ذلك رئيس حزب جبهة المستقبل عبد العزيز بلعيد من ولاية تمنراست ، في أول نشاط له في إطار الحملة الانتخابية. و لا شك أن الحوار و الإقناع ضروريان في مجمل مناحي الحياة غير أنهما ميعتهما نزعة "الريع الانتخابي" وكيفية إنفاقه و تأثيرها في سلوك المواطنين و في تجاوبهم مع النشاطات السياسية و الحزبية عامة ، و مع الحملات الانتخابية ، كالتي نحن بصددها ، و يحتاج منشطوها إلى الكثير من الذكاء و الحنكة السياسية لينجحوا في المرافعة لصالح برامجهم الانتخابية .

و هي برامج ستكون متقاربة من وجوه عديدة – و إن تباعدت توجهاتها الإيديولوجية – و كأنها مستمدة من نفس المنهل ؛ إذ منها ما يدعو إلى جعل "الانتخابات المحلية المقبلة .. فرصة للقطيعة مع الممارسات السابقة في تسيير الشأن المحلي"، و منها ما يرافع من أجل "إعادة تقييم مفهوم الدعم الاجتماعي الذي يجب أن تستفيد منه الفئات المحرومة دون غيرها".و منها ما يعتبر المحليات محطة "لضمان وتعزيز الديمقراطية التشاركية واستكمال مسار بناء مؤسسات نابعة من الإرادة الشعبية"، و منها ما يركز "على تشجيع الاستثمار المحلي المرتبط بتنمية المواطن". و منها ما يطالب "بتغيير قانون البلدية للسماح بدفع التنمية المحلية بصفة جدية و فعلية". و هناك من اختصر برنامجه الانتخابي في الالتزام "بالرد على انشغالات المواطن فعليا وإيجاد الحلول الملائمة لها وفقا للقانون ".و منها من يراهن على جعل المحليات "محطة مهمة في مسار الإصلاح المؤسساتي" و هي من اجل ذلك "تستوجب على المواطن اختيار الأنسب لتمثيله على مستوى المجالس الشعبية المحلية".

### حتى لا تتحول الوسيلة إلى غاية

و أيا كانت المرتكزات الحزبية التي يعتمد عليها منشطو الحملة الانتخابية للترويج لمرشحيهم لنيل مقاعد المجالس البلدية أو الولائية ،فإن الهيئة الناخبة مطالبة باستعادة وعيها بأهمية الاستحقاقات الانتخابية ، و مزاياها في استكمال شروط استتباب الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية ، و تهيئة الظروف الملائمة لإيجاد الحلول الناجعة للمشاكل المزمنة التي تعيشها البلاد ، و حالت الأزمات السياسية المتتالية دون التكفل الجذري بها.

و إذا كان هناك من درس يستفاد من الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة ، فهو يتلخص في ضرورة إدراك الناخبين أن الامتناع عن التصويت عمدا أو سهوا أو لامبالاة ، أو لأي سبب آخر ، سيفسح المجال للأقليات المتطرفة يمينا أو شمالا ، داخل الوطن أو خارجه ، لتطفو على سطح الأحداث ، و تدعي لنفسها تمثيل الأغلبية "غير المصوتة" ، و تفسد على الشعب فرصة أخرى لرص صفوف الجبهة الداخلية ، و توجيه جهودها لتجاوز مخلفات الأزمة السياسية ، و ما اكتنفها من كوارث صحية و طبيعية ، وتوترات إقليمية...

و لا شك أن الخطاب المتقارب إلى حد التطابق أحيانا، لمعظم السياسيين المشرفين على الحملة الانتخابية و كذا تقارب البرامج الانتخابية، لن يتركا في نهاية المطاف للناخبين سوى الاعتماد في اختياراتهم يوم الاقتراع على الأشخاص لا على الخطب و البرامج . ولذا حرصت بعض الأحزاب على عدم المغامرة بمرشحين غير معروفين و التركيز على أسماء لها خبرتها و تجاربها في تقلد المناصب الانتخابية ، كعملة إضافية لتسويق صور مترشحيها للناخبين و لاستمالة الهيئة الناخبة للتصويت على قوائم متنافسيها على مقاعد المجالس المحلية. ومع ذلك قد لا يستند الناخب في نهاية المطاف سوى على حدسه الوطني و حسه المدني في تصويته على إحدى القوائم ، إن هو لم يوظف العشوائية في الاختيار رغم القلة النسبية لعدد القوائم المتنافسة في كل دائرة انتخابية ، دون إغفال آفة الأمية التي ما زالت تعيق نسبة كبيرة من الهيئة الناخبة في أداء هذا الواجب الانتخابي بإيجابية .

و أيا كان اتجاه المصوتين و خياراتهم ، فإن العهدة الانتخابية المقبلة للمجالس المحلية ملزمة بمواصلة مسايرة برنامج رئيس الدولة المنتخب ، و مشاركته في تجسيد برنامجه الانتخابي لتمكين الجزائر من التقدم خطوات أخرى على طريق الرقي و الازدهار ، و هي الغاية التي وجدت من أجلها الانتخابات و الأحزاب و البرامج السياسية و الاقتصادية ، مما يدعو إلى ضرورة الحذر من الذين حولوا الوسيلة إلى غاية.

**أ ب**

الشعب

## القوائم الانتخابية بباتنة

# حضـــور محتشـــم للعنصـــر النســـوي

**كشفت القوائم النهائية للمترشحين للانتخابات المحلية، المزمع إجراؤها يوم الـ27 نوفمبر الجاري، عن تواجد محتشم للعنصر النسوي في غالبية القوائم الانتخابية بعدة بلديات بالولاية، في حين، لم تسجل بعض البلديات ترشح أيّ امراة لهذه الاستحقاقات، خاصة البلديات النائية والمعزولة بالولاية المعروفة بعد إلغاء نظام الكوطة في القانون الجديد للانتخابات.**

**باتنة: حمزة لموشي**

أرجع العديد من مسؤولي مداومات المترشحين للانتخابات المحلية بولاية باتنة التراجع الملحوظ لمشاركة المرأة في هذه الانتخابات إلى فتح المجال أمام الانتخاب الحر، إضافة إلى تداعيات الانتخابات التشريعية الأخيرة التي شهدت سقوطا حرا لتواجد النساء بالبرلمان رغم تواجدهن المكثف بالقوائم الانتخابية، ذلك أعطى انطباعا بأن قاطني بعض البلديات النائية المحافظة بباتنة لا ترى في ترشح المرأة ذا أهمية كبيرة في الحياة السياسية على الرغم من حضورها في مناصب عليا وسيادية على مستوى صناعة القرار.

كما ساهم ترخيص السلطة الوطنية المستقلة للأحزاب السياسية والقوائم الحرة ببعض البلديات بإلغاء تواجد العنصر النسوي في تمرير قائمتها الانتخابية بسبب عزوف النساء عن الترشح ببعض المناطق بباتنة، في حين تم تحجيم مشاركتهن بالبلديات الكبرى والمجلس الشعبي الولائي والاكتفاء بتزين القوائم ببعض المترشحات اللائي مارسن مهام على مستوى هذه المجالس أو كانت لهن مشاركات سابقة كمنتخبات.

الحضور الباهت والمحتشم للعنصر النسوي في القوائم الانتخابية قد يؤثر على مشاركة النساء في هذه الاستحقاقات حسبما أفادت بعض المترشحات اللائي أكدن عدالة إلغاء نظام الكوطة، في حين اعتبرن مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضرورية لدعم الديمقراطية التشاركية.

كما تميزت الانتخابات المحلية هذه المرة أيضا بضعف أداء المترشحين، خلال أول لقاءاتهم مع الجمهور، أمس، حيث أرجع البعض منهم السبب إلى قلة تجاربهم في السياسة ومخاطبة الجمهور كون غالبية المترشحين من عنصر الشباب الذين لم تكن لهم أي مشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، وذلك بسبب سيطرة الوجوه القديمة للأحزاب السياسية على المشهد الإنتخابي العام بالولاية، خاصة بالنسبة للأحزاب التقليدية كالأفلان والأرندي وحتى الأحزاب الإسلامية، وهو ما لم تسجله محليات 2021 بعد اشتراط قانون الانتخابات لمشاركة فئة الشباب لأقل من 40 سنة، لضمان قبول مشاركة القائمة الحرة أو الحزبية في هذه الاستحقاقات.

## 232 قائمة لخوض غمار الاستحقاقات

**تخوض 232 قائمة بولاية سطيف غمار الانتخابات المحلية، المزمع إجراؤها في 27 نوفمبر الجاري، حسبما علم، أمس، من المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.**

تتوزع القوائم المترشحة التي تمثل 15 حزبا سياسيا و24 قائمة لفئة الأحرار، بين 7 قوائم ترشح تخص تجديد المجلس الشعبي الولائي و225 قائمة لتجديد المجالس الشعبية البلدية، حسبما أكده لوكالة الأنباء الجزائرية المكلف بالإعلام والاتصال بذات المندوبية عبد الغني فيلاوين.

وفي إطار الحملة الانتخابية لمحليات 27 نوفمبر الجاري التي انطلقت، الخميس المنصرم، تم تخصيص 115 قاعة عبر جميع البلديات بما فيها البعيدة والنائية لاحتضان التجمعات الشعبية المزمعة بالولاية كما تمت الإشارة إليه.

كما تم تسخير جميع الإمكانيات المادية والبشرية من أجل ضمان السير الحسن للعملية، لاسيما ما تعلق بالاحترام الصارم للبروتوكول الصحي لمنع تفشي فيروس كورونا المستجد ( كوفيد-19).

ويبلغ تعداد الهيئة الناخبة بولاية سطيف، في إطار محليات 27 نوفمبر الجاري، 1 مليون و24 ألف و432 ناخب وناخبة من بينهم 17 ألف و982 مسجل جديد حسبما تم إيضاحه.

ويتوزع هؤلاء الناخبون عبر 618 مركز اقتراع و2317 مكتبا، حسبما ذكره المكلف بالإعلام والاتصال للمندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

ÉLECTIONS LOCALES

Presse nationale

# Début « timide » de la campagne électorale

Des quotidiens nationaux ont qualifié de « timide », dans leurs éditions du samedi, l'amorce de la campagne électorale dans la perspective des élections locales du 27 novembre pour le renouvellement des Assemblées communales populaires (APC) et Assemblées populaires de wilaya (APW).

Ainsi, « Le Quotidien d'Oran » qualifie de « timide » le lancement, jeudi dernier, de la campagne électorale, s'appuyant sur un constat effectué dans des communes de la capitale où les panneaux d'affichage, consacrés à faire connaître au corps électoral les listes des candidats à la prochaine échéance électorale, sont « quasi-vides ».

Cela, est-il ajouté, au moment où nombre d'animateurs de cette campagne imputent cette situation à « un retard » dans l'approbation de certaines listes électorales par l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE). Idem pour « Le Soir d'Algérie » qui a fait également état d'un « début timide » de la campagne.

De son côté, « La Nouvelle République » relève tout autant « un début au ralenti » de la campagne électorale, imputant ce fait à la pandémie sanitaire d'une part, et aux conditions climatiques actuelles sévissant sur de nombreuses régions du pays.

Sous le titre « Les chefs de partis à la conquête de l'électorat », le quotidien « El Moudjahid » a fait l'écho des activités de proximité des principaux chefs de partis politiques engagés dans cette course pour la représentativité locale du peuple. A savoir, celles du Secrétaire général du Rassemblement national démocratique (RND), Tayeb Zitouni, qui, depuis Oum El-Bouaghi, a plaidé pour « l'élimination de l'argent sale », du président du Mouvement El-Bina, Abdelkader Bengrina, ayant appelé, depuis Mostaganem à « rompre avec les pratiques du passé ». De même que la sortie du Secrétaire général du Front de Libération nationale (FLN), Abou Fadhl Baâdji, ayant exprimé devant son auditoire de Laghouat l'ambition de ce parti unique de rafler « la majorité » des Assemblées locales, ou encore celle du Secrétaire général du parti El-Karama, Mohamed Daoui, qui, lui, a engagé sa formation à « répondre aux doléances des citoyens ».

Outre ces comptes-rendus, le journal a consacré un article d'éclairage mettant en exergue « l'harmonie » caractérisant le code communal et le nouveau régime électoral, en détaillant les amendements introduits au titre des dispositions de la loi relative à la commune.

Reprenant les mêmes principales idées des animateurs des meetings, « L'expression » résume les activités de ces derniers sous le titre « Les partis investissent le terrain », soulignant la volonté des concernés de « conférer à cette campagne toute la transparence nécessaire pour un déroulement loin des pratiques ancienne ».

**Agence**

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

## DÉBUT TIMIDE DE LA CAMPAGNE

**CE N'EST PAS ENCORE l'emballement souhaité, mais les candidats tentent, tant bien que mal, de convaincre les électeurs à les élire. Partis et candidats indépendants se mobilisent au fil des jours, afin de rallier à leur cause le maximum d'électeurs.**

Ph : Fouad S.

# A la recherche des électeurs

La mission est loin d'être une sinécure, car il est question de «casser des tabous» et de redonner espoir à des citoyens qui ne croient plus aux miracles. Lamine Osmani, président du Parti la voix du peuple (PVP) se montre plutôt optimiste. Pour lui, «la campagne est un passage obligé qu'il va falloir exploiter pour faire renaître l'envie de participer à l'édification de l'Algérie nouvelle escomptée». Il fait savoir qu'il a commencé par se rendre dans des communes populaires d'Alger, comme El Harrach et les Eucalyptus, qui, dit-il, sont complètement en déphasage avec les processus électoraux. «C'est là que réside le véritable enjeu. Il faut se montrer sensible aux soucis et à la détresse des citoyens», ajoute-t-il.

Pour cela, le PVP affirme décliner un discours rationnel. «Ces rencontres de proximité ont attiré du monde. Notre parti porte bien son nom. Nous partageons la vision républicaine et nous n'avons pas de passé noir. Notre avenir sera fait doucement, mais sûrement», lance-t-il. Il fait savoir, cependant, qu'il entamera des meetings populaires à compter de mercredi prochain. Fatma-Zohra Zerouati, présidente du parti Tajamoue Amel Jazaïr, en route vers la wilaya de Chlef, confie que la campagne se présente bien pour sa formation. Elle souligne que la région renferme un potentiel extraordinaire, mais compte aussi des communes extrêmement pauvres.

Selon elle, les citoyens sont conscients des défis de l'heure et veillent à la stabilité de leur pays et de ses institutions. Elle se dit convaincue qu'il faut aller à leur rencontre pour mieux comprendre leur déception et leur désintérêt pour la chose politique. «Nous ne pouvons fuir éternellement la réalité. J'ai insisté lors de mes sorties sur l'importance de mettre les futurs élus devant leurs responsabilités. Etre P/APC ou P/APW n'est pas qu'un privilège. Ce sont des tâches très lourdes pour le développement local qui n'a jamais été réel», renchérit-elle. «Réussir les locales, c'est rétablir la confiance rompue entre gouvernants et gouvernés», conclut-elle.

### PARTIS DÉMOTIVÉS

D'autres chefs de parti se montrent plutôt pessimistes. C'est le cas de Tahar Benbaïbèche, président d'El Fadjr El Djadid, qui n'a pas entamé le programme de ses meetings populaires. Il s'y attellera la semaine prochaine après la finalisation aujourd'hui du programme. «Les candidats font campagne au niveau local comme à l'accoutumée, mais sans grand espoir de rafler la mise», reconnaît-il. La confection des listes a démotivé quelque peu le parti.

Djamel Benabdeslam, président du Front de l'Algérie nouvelle, ne cache pas un certain pessimisme. Les candidats mènent campagne dans leurs communes, mais lui n'envisage que trois ou quatre meetings à tenir. Il regrette surtout que la loi électorale soit contraignante et que les listes de candidature aient été «tuées dans l'œuf».

■ **Karima Alloun**

MIDI Libre
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

ÉLECTIONS LOCALES DU 27 NOVEMBRE

# 44 % des candidats sont universitaires

PAR FAYÇAL ABDELGHANI

Les postulants aux élections locales du 27 novembre prochain sont constitués à 44 % d'universitaires. C'est ce qu'a annoncé l'Anie dans son compte-rendu sur le profil des candidats.

Selon l'Autorité nationale indépendante des élections, il existe actuellement 115.230 candidats répartis sur l'ensemble des sièges communaux. 44 % de ces candidats ont un profil d'universitaires et ont moins de 40 ans alors que 46 % ont dépassé l'âge de 40 ans et ont un niveau d'instruction varié.

Pour ce qui est des APW, les jeunes de moins de 40 ans occupent 51 % des listes de candidats. Selon le décompte de l'Anie, 13 % des candidats aux élections locales n'ont pas effectué d'études et ont un niveau élémentaire d'instruction, soit juste un cycle d'études primaires accomplis tandis que 9 % des candidats aux APW ont le même profil. Ce qui est notable dans ce registre, 24 % des candidats ont accompli un cycle d'études secondaires et 64 % ont un niveau universitaire. Ces estimations confirment que la tendance des universitaires à se lancer dans la course des élections depuis les dernières législatives progresse.

Elle serait même devenue une exigence pour les électeurs et un critère de conformité édicté par l'Administration.

De nos jours, il reste très peu de marge pour ceux qui veulent avoir une destinée dans les affaires locales sans un niveau d'instruction élevé et ne disposant pas de ressources nécessaires pour la gestion des communes.

Il faut rappeler, dans ce sens, qu'une majorité des élus ces dernières années étaient sous la coupe des partis dominant le paysage politique. A retenir également, dans les estimations de l'Anie, une propension de domination des hommes qui représentent 87 % des listes de candidats lles femmes ne représentant que 13 %.

C'est presque le même indice pour les listes APW avec 83 % de candidats hommes et 17 % de femmes. Lors des dernières législatives les femmes qui postulaient étaient de l'ordre de 48 %.

**F. A.**

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

RACHID LERARI, PROFESSEUR EN DROIT CONSTITUTIONNEL, À *L'EXPRESSION*

# «Le citoyen a une grande responsabilité»

ENTRETIEN RÉALISÉ PAR
HOCINE NEFFAH

À l'ouverture de la campagne électorale pour les élections locales du 27 novembre, le professeur en droit constitutionnel, Rachid Lerari, revient, dans cet entretien, sur les volets les plus importants, lors de cette campagne et les facteurs essentiels susceptibles d'engendrer les changements attendus en matière de pratique électorale et de résultats.

***L'Expression* : Comment voyez-vous le déroulement de cette campagne électorale, par rapport aux campagnes précédentes ?**

**Rachid Lerari** Les élections locales revêtent un caractère particulier, du fait qu'elles se frottent à la vie quotidienne des citoyens et touchent aux spécificités régionales et tribales. Mais elles ne sortent pas, pour autant, du fondement et du cadre général des élections. Cela étant, le phénomène, pour ces élections est le fait qu'il n'y a aucun parti qui a pu couvrir, en matière de candidatures, 1 541 communes dans 58 wilayas. Cela revient aux nouvelles dispositions de la loi électorale qui ont rendu la mission des partis politiques plus difficile en matière d'établissement des listes et de collecte des signatures , notamment pour les partis qui n'ont pas un ancrage important sur la scène politique, et même ceux qui n'avaient, par le passé, aucune difficulté à satisfaire ce critère, se sont heurtés, lors de ces élections aux nouvelles règles, et peinent à afficher la même force. Cela revient, en particulier, à l'article 184 du Code électoral qui introduit le principe de justification envers l'administration fiscale, et surtout la lutte contre l'argent sale, qui a engendré un grand nombre de cas de rejets de candidatures. C'est le résultat d'un travail de fond des services d'investigations et d'enquêtes, bien que dans beaucoup de cas les rejets ne soient pas motivés et expliqués, ce qui est un droit pour le candidat, notamment sur le fait que ce dernier doit connaître les raisons de son rejet, dans le cadre de l'application d'une justice pour tous. À cela s'ajoutent, les effets importants de l'éradication du principe de têtes de listes, ce qui confère au citoyen la liberté de voter pour le candidat qu'il choisit, sans contrainte.

**Peut-on dire que l'application du nouveau Code électoral, lors des législatives, a introduit une nouvelle pratique électorale, qui va marquer les élections locales ?**

Ces nouvelles règles électorales vont être plus visibles et plus ressenties lors des élections locales. C'est ce qui va mettre en exergue les acquis venus dans la révision du Code électoral, notamment en matière de candidatures, où l'on a vu un engouement certain de la jeunesse et des universitaires vers la pratique politique. C'est une avancée importante pour ces élections, qui va se répercuter sur la composante des Assemblées qui seront élues, avec plus de représentativité, ce qui va donner l'opportunité aux nouveaux élus de concrétiser, sur le terrain les nouveaux mécanismes de gestion des collectivités locales. Cela à condition d'accompagner ces jeunes élus d'un programme pédagogique de formation à la gestion locale, du fait que la plupart sont des jeunes universitaires qui auront la crédibilité du peuple et auront besoin d'un suivi de la part de l'Etat. D'autant plus que nous sommes en pleine révision du Code communal et de la wilaya, en vue d'atteindre une autonomie en matière de développement local. C'est ce qui va permettre d'atteindre un niveau de méritocratie introduisant le principe de récompenses et de félicitations aux élus qui réussissent leurs missions, et celui de la sanction pour ceux qui ne seront pas à la hauteur des défis de l'heure. D'où l'importance de ces élections, qui vont apporter un nouveau souffle à la gestion des collectivités locales d'une part, et œuvreront à rapprocher l'administration et l'État, du citoyen, d' autre part.

Rachid Lerari

**Selon vous, dans quelles proportions se situera le taux de participation, pour ces élections locales ?**

Dans le cadre des arguments évoqués, et dans la mesure où ces règles se concrétiseront sur le terrain, pour l'émergence d'une gouvernance souveraine et indépendantes des collectivités locales , le citoyen a une grande responsabilité et un rôle à jouer maintenant, en se présentant en force aux urnes le 27 novembre, pour imposer son choix, d'autant plus qu'il jouit d'une liberté inédite dans le choix des futurs élus. C'est une opportunité en or, pour asseoir de nouvelles règles et une nouvelle vision du fonctionnement des collectivités locales, et surtout confirmer la rupture avec les anciennes pratiques, Notamment le fait que la faiblesse du nombre des listes lui permettra d'avoir une vision claire et d'effectuer un choix étudié et libre, car c'est de là que dépendent tout son sort et sa vie quotidienne. C'est en ces termes que l'on s'attend à un taux de participation plus élevé que celui des législatives, du fait d'une forte présence des jeunes universitaires et de la participation de la femme, pour laquelle le loi a donné les mêmes chances.

**Un dernier mot**

Il est clair que les citoyens doivent participer en force à ces élections qui s'imposent comme le couronnement du processus constitutionnel et participer au moins, à faire élire les compétences et les personnes susceptibles de créer le changement, et qui peuvent le représenter le mieux possible.

**A.A.**

## TROISIÈME JOUR DE LA CAMPAGNE ÉLECTORALE

# Pour plus de prérogatives aux élus locaux

***La campagne électorale des élections locales anticipées du 27 novembre était, hier, à son troisième jour, mis à profit par les candidats pour poursuivre leurs activités de proximité à l'effet de convaincre les électeurs de ne pas bouder les urnes dans une première phase, et de leur accorder leurs voix par la suite, alors que les chefs de parti continuent d'animer des rassemblements populaires.***

**M. Kebci-Alger (Le Soir)-** Comme à ses habitudes, le président du Front El Moustakbal évoque un autre sujet tabou. Animant un autre meeting populaire, avant-hier soir à Bouira, Abdelaziz Belaïd a tout simplement pris la défense des maires en détention pour des dossiers de corruption. «Un maire est traîné en prison pour avoir conclu un marché de 2 ou 3 milliards de centimes, alors que l'on ferme les yeux sur les barons qui drainent illégalement d'énormes fonds du Trésor public en devises fortes», a-t-il dit, non sans s'interroger sur «l'application de la loi dans cette comparaison».

Le président du Front El Moustakbal, troisième force politique en termes de listes électorales présentées à cette élection, a, par ailleurs, appelé, hier depuis Mila, les candidats de son parti au «respect de l'éthique de la concurrence honnête, estimant que la période de campagne électorale est l'occasion de présenter des programmes et d'essayer de convaincre les électeurs de voter pour eux».

Pour sa part, le secrétaire général du parti du Front de libération nationale, soumis à un véritable marathon avec la cadence de deux rassemblements par jour, a invité les candidats et les militants du front à se départir, lors de cette campagne électorale, «de toutes pratiques sans lien avec une concurrence honnête et loyale».

Abou El Fadhl Baâdji, qui a animé hier matin un premier meeting à Ouargla avant d'en animer un autre en fin de journée dans la wilaya de Touggourt, a plaidé pour que les élus locaux jouissent de larges prérogatives juridiques dans l'accomplissement de leurs missions de développement local qui butent, selon lui, justement, sur des entraves liées à des pressions terribles exercées sur eux.

Le secrétaire général du Rassemblement national a, pour sa part, mis le doigt sur la nécessité de reconsidérer le système de gestion des assemblées locales, le jugeant inapproprié pour l'étape actuelle. Pour Zitouni, qui animait hier, son premier meeting de la journée à El-Tarf avant d'en animer un second, en fin de journée à Annaba, : «On ne peut pas rester dans ce système de gestion.» Relevant que le RND avait souffert de certaines pratiques qui l'ont privé du statut de leader de la scène politique nationale. Et d'inviter les cadres et les militants du parti à faire de leurs différences et leurs divergences d'opinion une force pour servir le pays, estimant que le parti «traverse une phase de reconstruction et de changements».

### Le FFS pour un «compromis historique»

Le Front des forces socialistes a attendu, hier, pour animer son tout premier meeting électoral. C'était à Boumerdès où le vieux front n'a présenté que trois listes électorales, deux pour les Assemblées populaires communales de la commune chef-lieu de wilaya et celle de Bordj-Menaïel et une autre pour l'Assemblée populaire de wilaya. Ce que le membre du présidium du parti Hakim Belahcel a expliqué dans son intervention par «la loi électorale et les mesures coercitives imposées par les autorités qui ont sérieusement freiné notre dynamique initiale pour prétendre à une participation plus massive à travers la wilaya et le territoire national».

Et à Hakim Belahcel de soutenir avoir «tant souhaité que les autorités de notre pays s'élèvent au rang de nos préoccupations patriotiques qui nous ont dicté ce choix courageux de participer aux prochaines élections locales anticipées». L'orateur invitera «les décideurs réels du pays» à un «processus de dépassement de ce marasme multiforme et la mise en œuvre d'un climat de détente pour réintroduire la sérénité et la confiance dans ses rapports avec le peuple algérien», renouvelant la doléance portant sur la «libération de tous les détenus politiques et d'opinion et l'ouverture des champs politique et médiatique pour revigorer une scène politique paralysée». Il invitera aussi le pouvoir à «s'intégrer dans un dialogue national et inclusif, capable de nous arrimer, à un compromis historique pour sauver notre patrie des multiples menaces qui la guettent». Car, a expliqué le cadre dirigeant du FFS, «le pays traverse en ce moment, l'une des périodes les plus sombres de toute son histoire».

### Les panneaux d'affichage affreusement vides

Il faut relever qu'au troisième jour de cette campagne électorale, les panneaux d'affichage réservés aux candidats étaient, dans leur quasi-majorité, encore vides. Seules quelques affiches étaient visibles, les candidats, notamment ceux se présentant à titre d'indépendants, préfèrent les réseaux sociaux pour faire leur promotion. Des affiches sur lesquelles le phénomène des candidates cachées revient une fois de plus.

**M. K.**

Le Soir D'ALGERIE